

## حمل الفعل المعتل على الصحيح عند ابن جني

أ.م. د. محمد صالح محمد عبد الله \*

msmabdullah@kku.edu.sa.

ملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة حمل الفعل المعتل بصوره المختلفة على الصحيح عند ابن جني الذي يعد من أكثر اللغويين تناولاً لهذه الظاهرة في كتبه المختلفة، وآراءه فيها وفي التغيرات التي دخلت بنى الأفعال المعتلة مقارنة بالصحيحة، ودقة تحليله وملاحظاته لما حدث للأفعال المعتلة من تغيير، وبيان صلة حمل المعتل على الصحيح بقضية بيان الأصل الذي كانت عليه الألفاظ المعتلة، مع تصحيح بعض آرائه فيما يتعلق بأصول الألفاظ أو اشتقاقاتها أو ما سماه "الأصول المرفوضة" في ضوء اللغات السامية، والإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين العربية واللغات السامية، وأهمية دراسة العربية في ضوء هذه اللغات.

الكلمات المفتاحية: حمل؛ المعتل؛ الصحيح؛ النظر.

\* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية - وقسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة دمار - الجمهورية اليمنية.

## Carrying Al-Mutal verb on the correct of Ibn Jinni

Dr. Mohammed Saleh Mohammed Abdullah \*

mmsabdullah@kku.edu.sa

### Abstract:

This research deals with the phenomenon of carrying the impaired verb in its various forms on the correct one according to Ibn Jinni. He is one of the linguists who dealt with this phenomenon in his various books. He dealt with the changes that entered the structures of impaired verbs compared to the correct, and the accuracy of his analysis and observations of what happened to the impaired verbs of change. Moreover, he carries on some of his views regarding the origins of the expressions or their derivations or what he called the rejected principles in the light of the Semitic languages, and the reference to the close relationship between Arabic and Semitic languages.

**Keywords:** Carrying, al-mutal, correct. peer.

مقدمة:

تعد ظاهرة حمل المعتل على الصحيح -وهي من باب الحمل على اللفظ لا على المعنى- من أهم الظواهر اللغوية في العربية؛ حيث تعددت أشكالها وتنوعت، وهي ظاهرة تدل على ما تتمتع به العربية من اتساع في تصرف ألفاظها، وقد اعتمد اللغويون على هذه الظاهرة في تفسير بعض القضايا اللغوية كقضايا الإعلال، وحل بعض القضايا الخلافية المتعلقة بأصول الألفاظ، وما

\* Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic language, College of Human Sciences, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia, and Department of Arabic language, Faculty of Education, Thamar University, Republic of Yemen.

يسمى "الأصول المرفوضة"، وهي ظاهرة من باب القياس متصلة بالمستويات الصرفية والصوتية والنحوية.

ويعد ابن جني من أكثر اللغويين تناولا لهذه الظاهرة في كتبه المختلفة؛ ما يدل على قوة ملاحظته لها ولصورها وأشكالها. وسيتناول هذا البحث بالوصف والتحليل والمناقشة هذه الظاهرة عند ابن جني، وآراءه فيها، إضافة إلى تصحيح بعض آرائه فيما يتعلق بأصول الألفاظ أو اشتقاقاتها أو ما سماه "الأصول المرفوضة".

#### أهداف من البحث:

- 1- الوقوف على القضايا التي حمل فيها ابن جني الفعل المعتل على الصحيح، وآرائه في التحولات التي دخلت بنى الكلمات المعتلة مقارنة بالصحيحة.
- 2- بيان أن لموضوع حمل المعتل على الصحيح صلة قوية بقضية مهمة، وهي بيان الأصل الذي كانت عليه بعض الألفاظ المعتلة وصلة المعتل بالصحيح.
- 3- حل بعض قضايا الخلاف اللغوي المتعلقة بأصول بعض الألفاظ أو بيان الراجح منها.
- 4- بيان العلاقة الوثيقة بين العربية واللغات السامية، وضرورة دراسة العربية في ضوء هذه اللغات.

#### تساؤلات البحث:

سيحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ما رأي ابن جني في حمل الفعل المعتل على الصحيح؟
- 2- ما هي المسائل التي حمل فيها ابن جني الفعل المعتل على الصحيح؟
- 3- ما علاقة قضية الأصول المرفوضة بحمل المعتل على الصحيح؟
- 4- ما فائدة حمل المعتل على الصحيح في الدرس اللغوي؟

لا توجد في حدود اطلاعي دراسة مستقلة تناولت ظاهرة حمل الفعل المعتل على الصحيح عند ابن جني أو عند غيره، وإن كانت بعض الأبحاث قد أشارت إلى بعض جوانبها في أثناءها.

وقد قسمت البحث إلى مدخل وأربعة مباحث:

المدخل: تحدثت فيه عن الحمل والأصل والفرع عند اللغويين وعند ابن جني، وعن حمل المعتل على الصحيح، وعلاقة حمل المعتل على الصحيح بالأصول المرفوضة، ثم حمل الفعل المعتل على الصحيح عند ابن جني.

المبحث الأول: حمل الفعل المثل على الصحيح.

المبحث الثاني: حمل الفعل الأجوف على الصحيح.

المبحث الثالث: حمل الفعل الناقص على الصحيح.

المبحث الرابع: حمل اللفيف المقرون والمفروق على الصحيح.

الحمل والأصل والفرع:

كثرت في كتب اللغة ذكر الحمل والأصل والفرع، وحمل المعتل على الصحيح، وهذه المصطلحات مما يُعنى به هذا البحث؛ لذا ينبغي معرفة المقصود بها باختصار؛ فقد جاء في المعجم الوسيط في تعريف الحمل اصطلاحاً: «حَمَلَ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ أَلْحَقَهُ بِهِ فِي حُكْمِهِ»<sup>(1)</sup>، فالحمل -بمعنى إعطاء شيء حكم شيء آخر وقياسه عليه لنوع من الشبه أو لعلة من العلة- مستعمل بكثرة عند علماء العربية وعند ابن جني كما سيأتي. وقد يرد مصطلح الحمل على النظر عند اللغويين وعند ابن جني بتسميات أخرى، كالإتباع أو الإجراء ونحو ذلك، والمراد منه واحد وهو الحمل، ومنه حمل المعتل على الصحيح، موضوع البحث.

كما عرف الرماني الأصل والفرع فقال: إن الأصل أول يبني عليه ثان، والفرع ثان يبني عليه أول<sup>(2)</sup>، وعرف الأزهري الأصل في معرض حديثه عن أقسام الفعل فقال: «والفعل أيضا ضربان: مبني وهو الأصل، والمراد بالأصل هنا الغالب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه»<sup>(3)</sup>. وهذا التعريف ينطبق على المعتل والصحيح، فالصحيح هو الغالب على المعتل، وهو الأصل، والصحيح هو ما ينبغي أن يكون عليه المعتل في تصور ابن جني وغيره من اللغويين.

لقد اهتم اللغويون بمسألة القياس عامة، ومسألة الأصل والفرع، واستخدموهما في كل مجالات الدرس اللغوي، كما اعتدوا كثيرا بحمل الفرع على الأصل، ولا سيما في الصرف، فكثيرا ما يشيرون إلى أن هذا البناء محمول على غيره، أو أن له نظيرا، فالقياس «حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»<sup>(4)</sup>. والفروع عندهم أضعف من الأصول، فلا يساوى الفرع بالأصل، ويحمل الفرع على الأصل جريا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول<sup>(5)</sup>.

واعتمد ابن جني -كغيره- بمسألة القياس عامة، فذكر أن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء خير منه»<sup>(6)</sup>. كما اهتم بمسألة الأصل والفرع التي ذكرها كثيرا، مثله مثل غيره من اللغويين، والأصل والفرع عنده وعند غيره باب واسع. كما اهتم بمسألة الحمل، وهو نوع من القياس، وقال باطراد هذه المسألة: إذ يقول في تعريف الحمل: «فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم»<sup>(7)</sup>، وذهب في باب سماه «باب في حمل الأصول على الفروع»<sup>(8)</sup>، وفي باب آخر سماه «باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع»<sup>(9)</sup> إلى أن الفرع يحمل على الأصل، وهذا هو الأساس، وذكر عناية العرب بهذه المسألة، وأن العرب «تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملتة عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال»<sup>(10)</sup>.

وليس الفرع عند ابن جني هو الذي يحمل على الأصل، فقد يحمل الأصل على الفرع، فقال: «وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع»<sup>(11)</sup>، وتحدث عن هذا الأمر في باب سماه «باب من غلبة الفروع على الأصول»<sup>(12)</sup> قال فيه: «هذا فصل من فصول العربية طريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة»<sup>(13)</sup>. كما علّل لحمل الأصل على الفرع بأن «الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم»<sup>(14)</sup>.

### حمل المعتل على الصحيح:

يختلف تعريف النحويين والصرفيين للصحيح والمعتل، في عمومته في الثلاثي، أسماء وأفعالاً، فالمعتل عند الصرفيين هو ما كان أحد حروفه حرف علة، والصحيح هو ما لم يكن أحد أصوله حرفاً من حروف العلة الثلاثة<sup>(15)</sup>.

أما النحويون فقد نظروا إلى الحرف الأخير وهو اللام في الكلمة، فإن كان حرف علة كانت الكلمة معتلة، وإن كان حرفاً صحيحاً كانت صحيحة. وقالوا بهذا التعريف لكون اللام محل نظرهم، وقد يتفقان، فكلمة (غزا) مثلا معتلة عند الصرفيين والنحويين، وقد يختلفان، فكلمة (وعد) مثلا معتلة عند الصرفيين. أما المهموز فهو من الصحيح وليس المعتل، وهو رأي ابن جني، إلا أنه رأى «أن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرضة للعلة، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة»<sup>(16)</sup>، خلافاً لمن جعل الهمزة من حروف العلة. وسنأخذ هنا بتعريف المعتل عند الصرفيين لطبيعة هذا البحث.

كما اختلف اللغويون في المعتل والصحيح، أهما باب واحد، فما سمع في أحدهما فعليه الآخر، أم هما بابان متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر؟ فذهب سيبويه وجماعة إلى أنّهما باب واحد، وهو رأي ابن جني، وذهب الجرمي والمبرد إلى أنّهما بابان<sup>(17)</sup>.

وقد اعتد اللغويون بحمل المعتل على الصحيح في مسائل كثيرة، وجعلوهما دليلين بنوا عليهما كثيرا من الأحكام وبخاصة في الصرف، وذهبوا إلى أن المعتل يلحق بالصحيح ويحمل عليه؛ لأنه نظير له في الوزن، وانعكس هذا الحمل جليا على الميزان الصرفي. وفي حمل المعتل على الصحيح يقول سيبويه: «وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون رداد في رادّ، وضمنوا في ضنّوا»<sup>(18)</sup>، وهذا متعلق بما اعتقده سيبويه وغيره من وجود أصل وفرع.

وإذا ما جئنا إلى ابن جني فسنجدّه يعد الصحيح الأصل، والمعتل فرعا عليه، ومحمولا عليه، ويقصد بحمله على الصحيح أنه جار على وزنه<sup>(19)</sup>، وهذا عنده من باب حمل الفرع على الأصل، إذ قال في معرض حديثه عن حمل الفرع على الأصل في باب سماه (باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع): «ومنه -أي ومن حمل الفرع على الأصل- إجراء المعتل مجرى الصحيح»<sup>(20)</sup>، وذكر أن العرب تحمل الفرع على الأصل وتستحب ذلك وتؤثره في السعة، حتى مع عدم وجود ضرورة لغوية<sup>(21)</sup>، كما ذهب إلى أن وجود ألفاظ معتلة مسموعة عن العرب وجارية على الصحيح مثل (استحوذ) دليل على أن المعتل محمول على الصحيح، وأن أصل الأفعال المعتلة كان هكذا، وأن وجود هذه الألفاظ على أصلها دليل على غيرها من الألفاظ وعلى الأصل الذي تغير<sup>(22)</sup>، وأنه «رُب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله»<sup>(23)</sup>، فمثل هذه الألفاظ لم تسمع في اللغة إلا هكذا، ووجود هذه الألفاظ على الأصل يمكن تفسيره على أنه من قبيل الركام اللغوي، أي من بقايا الظواهر اللغوية المندثرة<sup>(24)</sup>.

لكنه يرى أن (يُحفظ) -على حد قوله- ما سمع عن العرب من هذه الألفاظ ولا يقاس عليه غيره مما لم يسمع عنهم على أصله، فما لم يسمع «لا يُراجع أصله أبداً»<sup>(25)</sup>، وهو «خارج عن

القياس والاستعمال»<sup>(26)</sup>، وهو عنده من الشاذ «في القياس والاستعمال جميعا»<sup>(27)</sup>، ومثل هذا «وإن كان له وجه في القياس، فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا»<sup>(28)</sup>، «وهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غُيِّرَ، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة»<sup>(29)</sup>، ويرى أنه إذا «احتيج إليه جاز أن يراجع»<sup>(30)</sup>، فما لم يسمع عنده أصل مفترض مرفوض متخيل، والقياس عليه مرفوض<sup>(31)</sup>.

أما علة حمل المعتل على الصحيح عند ابن جني فهي أن الصحيح هو الأغلب في اللغة فهو الأصل، والمعتل هو الأقل فهو الفرع، فيكون عنده «الحمل على الأكثر»<sup>(32)</sup>، وغالبا ما يُحمل القليل على الكثير عند اللغويين.

كما ذهب أيضا إلى أن الصحيح يحمل على الصحيح إذا قام الدليل ووجد النظير، وقد أفرد له بابا سماه «باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب»<sup>(33)</sup>، وضرب له أمثلة. ولم يذكر أن الصحيح يحمل على المعتل، وإن كان قد أجاز حمل الأصل على الفرع في المعاني والإعراب<sup>(34)</sup>.

ورأي ابن جني في حمل المعتل على الصحيح أن الصحيح لا تستثقل عليه الحركات، وأن المعتل في أصله استثقلت عليه الحركات، وأنه لو بقي جاريا على الصحيح لظل ثقل الحركات عليه، فحدث له التغيير هربا من الثقل في النطق إلى الخفة، ومر بمراحل من التغييرات إلى أن استقر على وضعه الحالي، وصارت حركاته غير مستثقلة عليه كما كان في أصله، وهو تطور طبيعي سلكته كثير من الألفاظ؛ طلبا للخفة وهربا من الثقل.

ومن الإنصاف القول بأن ابن جني لم يتفرد بمعظم الآراء التي ذكرها في حمل المعتل على الصحيح، بل سبقه غيره من اللغويين إلى ذكرها، ولكن له توجهات وترجيحات وتعليلات لكثير من هذه القضايا.



### حمل المعتل على الصحيح والأصول المرفوضة:

الواقع أن حمل المعتل على الصحيح من أدق الأبواب التي تشير إلى ماضي الألفاظ المعتلة في العربية، وما كانت عليه قبل تطورها إلى أن استقرت بصورتها الحالية في العربية، والألفاظ المعتلة من أكثر الألفاظ التي حدث لها إعلال، والمقصود بالإعلال عند أغلب اللغويين: ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات، وذلك بالقلب؛ أي بحلول بعضها محل بعض، أو بالإسكان أو بالحذف للتخفيف<sup>(35)</sup>. ومر بعضها بأكثر من مرحلة من مراحل التطور كما ذهب إليه اللغويون، وكما بينت الدراسات التاريخية المقارنة للعربية باللغات السامية لماضي هذه الألفاظ.

ويدل حمل ابن جني للمعتل على الصحيح وتحليله لهذه الظاهرة على هذا النحو على عمق تفكيره، ودقة تحليله، وصدق رأيه في أصول كثير من الألفاظ المعتلة ومراحل تطورها، وإدراكه للقوانين الصوتية، وإحاطته بالكثير من جوانبها؛ إذ قاده تفكيره إلى أن القياس يقضي بوجود أصل لهذه الألفاظ المعتلة، وإن كان السماع لا يؤيده، وهو عنده أصل مفترض مرفوض متخيل، ولم يكن له وجود في العربية يوماً ما<sup>(36)</sup>.

والذي يبدو من كلام ابن جني أن ما روجع أصله وورد السماع به من معتل محمول على الصحيح صار أصلاً غير مرفوض، وهو ما قال عنه الفارسي: «المستعمل غير المرفوض»<sup>(37)</sup>، وعبر عنه بقوله: «ألا ترى أنه قد يجوز في القياس أشياء كثيرة لا يجيء به الاستعمال، فإذا لم يستعمل ترك وإن أجازه القياس»<sup>(38)</sup>. ولو كان ابن جني وغيره على علم بالأصول التاريخية لهذه لألفاظ المعتلة، لتبين له صحة ما ذهب إليه، فما سماه "الأصول المرفوضة"، وخاصة في باب المعتل، لم تعد مرفوضة؛ بدليل وجودها في اللغات السامية.

### حمل الفعل المعتل على الصحيح:

الفعل المعتل، بأقسامه المثل والأجوف والناقص واللفيف بنوعيه ومزيدها، من أكثر الألفاظ التي دخلت بنيتها التحولات والتغيرات، أو ما يسمى بالتنوع الحركي، وأثرت فيها قوانين

التطور اللغوي، نظرا لطبيعة حروف العلة، وجواز إعلالها؛ لأنها كما يرى البعض «من أكثر الأصوات نزوعا إلى الانقلاب والتناوب فيما بينها، وهذا راجع إلى أوضاعها الحرة المتقاربة»<sup>(39)</sup>، وهي كما يرى ابن جني حروف ضعيفة، ولذا سميت بحروف العلة، بل إنها عنده «في أقوى أحوالها ضعيفة»<sup>(40)</sup>، كما أنها من أسهل الأصوات قابلية للتطور.

والإعلال الذي يعتري الكلمة يترك أثرا على وزنها الصرفي، فيتغير وزنها إلى وزن آخر جديد تترتب عليه أمور تتعلق ببنية الكلمة ووزنها الجديد، ولكن هذا التغيير لا يؤثر على نسبة اللفظ إلى بابه، وقد استنتج الصرفيون مجموعة من القواعد أو القوانين الصوتية من خلال النظر في طبيعة حروف العلة والحركات وتغيرها، وكانت هذه القواعد دقيقة إلى درجة كبيرة، ولا يوجد خلاف فيها غالبا بين اللغويين قديما أو حديثا. وقد شغلت قضية الإعلال الصرفيين قديما وحديثا، ويعد ابن جني من أكثر اللغويين اهتماما بهذا الموضوع.

يرى ابن جني أن الفعل المعتل مجردا كان أو مزيدا يحمل على الفعل الصحيح في جميع صورته، فيحمل الماضي المعتل على نظيره الماضي الصحيح، وينطبق هذا أيضا على مضارع المعتل، فعنده أن «إعلال المضارع محمول على إعلال الماضي»<sup>(41)</sup>، وأن المضارع يعل «اتباعا للماضي»<sup>(42)</sup>، وفي هذا أيضا يقول: «ويدلك على استنكارهم أن يقولوا: سليت تسلو، لثلا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع، أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم وهو قولهم: نعم ينعم، وفضل يفضّل»<sup>(43)</sup>. والأمر محمول عنده أيضا على المضارع فيُعَلّ مثله<sup>(44)</sup>. وفيما سيأتي عرض لآراء ابن جني في حمل الفعل المعتل المجرد أو المزيد بصوره الثلاث، الماضي والمضارع والأمر على الصحيح، وما دخل بنيته من تغيير مقارنة بنظيره الصحيح.

## المبحث الأول: حمل الفعل المثال على الصحيح

الفعل المثال هو الذي تقع فاؤه واوا أو ياء، ويأتي على ثلاثة أوزان (فَعَلَ) مثل (وعد)، و(فَعِلَ) مثل (وجل)، و(فَعُلْ) مثل (وضؤ). والماضي المثال مجردا أو مزيدا سواء أكانت فاؤه واوا، وهو الأكثر، أو ياء وهو قليل، محمول في أصل وضعه عند ابن جني على الصحيح، وجار مجراه، ولم يحدث له تغيير عن الأصل؛ حيث بقيت الواو والياء في بدايته دون أن تزولا بحذف أو إعلال، ولذا سمي مثالا لمماثلته للصحيح.

أما مضارع المثال المزيد بحرف المضارعة سواء اتصلت به اللواحق أم لا، فحدث له التغيير مقارنة بأصله، وأوزانه متعددة، فما كانت فاؤه واوا من باب (فَعَلَ) فإن مضارعه كما ذكر ابن جني «يلزم يَفْعُلُ»<sup>(45)</sup>؛ أي لا يأتي إلا على هذا الوزن. وقد مر هذا المضارع إلى أن استقر على وضعه الحالي في العربية، كما ذهب ابن جني، بمرحلتين؛ ففي المرحلة الأولى كان كالصحيح، فأصل «يَعِدُ، وَيَزِنُ ... يَوْعِدُ، وَيُوزِنُ»<sup>(46)</sup>، ويؤيد كلامه هذا وجود أفعال من هذا النوع محافظة على هذا الأصل في اللغات السامية<sup>(47)</sup>، وفي الثانية حذفت الواو استخفافا لوقوعها بين ياء وكسرة<sup>(48)</sup>، واللغويون مجمعون، كما ذكر ابن جني، على حذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة<sup>(49)</sup>؛ لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلام العرب<sup>(50)</sup>، كما «حذفوها - أي الواو- أيضًا بعد الهمزة والنون والتاء في نحو: أَعِدْ، وَتَعِدْ، وَتَعِدْ»<sup>(51)</sup> والسبب عنده ليس الاستثقال فقط<sup>(52)</sup>، وإنما «لأن حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية»<sup>(53)</sup>، و«لثلا يختلف المضارع في البناء... لأنهم لو قالوا: أنا أُوْعِدُ، وهو يَعِدُ، لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو، وأخرى بلا واو»<sup>(54)</sup>، ولكي «تتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها»<sup>(55)</sup>.

ويقصد باختلاف البناء هنا الوزن، وهو رأي وجيه يدل على أهمية الوزن ومكانته واطراده في العربية، فما اتزنت الكلمات في العربية إلا بالأوزان، فنظام تركيب الكلمات في العربية يراعي غالبا اطراد الوزن واطراد القياس، فالعربية لغة اشتقاق تقوم على الوزن، وكل كلمة لها وزن،

وللوزن أهمية في تحديد الأصل، والاشتقاق من وسائل نمو اللغة وتطورها ومرونتها وتجدها، وما اطراد جريان المعتل على الصحيح في الأصل إلا دليل على مراعاة الوزن واطراده، وما كان خروج بعض الألفاظ المعتلة عن بابها في الوزن إلا تطورا لأجل التخلص من الثقل في النطق.

وذهب الفراء، كما ذكر ابن جني، إلى أن الواو حذفت من (يَعِد، وَيَزِن) لأنهما متعديان، وأن المضارع الواوي الفاء المتعدي تحذف واوه ولا تحذف من غير المتعدي<sup>(56)</sup>. ورد المبرد على الفراء بأن العرب قد «حذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعد»<sup>(57)</sup>، ووافق ابن جني المبرد في هذا مستدلا بأفعال لازمة حذفت منها الواو، وفي هذا يقول: «وقولهم: وَثِقَ يَثِقُ، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَلِهَ يَلِهَ، وما أشبه ذلك مما لا يتعدى دلالة على صحة ما نذهب إليه في أن حذف الواو إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة، لا لما يذهب إليه الفراء، من أنها إنما تحذف من الفعل المتعدي وحده»<sup>(58)</sup>. وقد ذكر سيبويه أن (يَفْعَل) من الأوزان التي «يشترك فيها ما يتعدى وما لا يتعدى»<sup>(59)</sup>.

وقد ذكر ابن الأنباري الخلاف في مسألة حذف الواو من هذا النوع من الأفعال في باب سماه «عِلَّةُ حذف الواو من (يَعِد) ونحوه»<sup>(60)</sup>؛ فذكر أن من اللغويين من ذهب إلى أن سبب حذف الواو وقوعها بين ياء وكسرة، وهو رأي البصريين وابن جني كما سبق، وهو الصحيح في نظري، ومنهم من ذهب إلى أن علة حذف الواو التفريق بين اللازم والمتعدي وهو رأي الكوفيين<sup>(61)</sup>. ولم يأت المضارع من المثال من باب (فَعَلَ) على (يَفْعَل).

وإذا كان مضارع المثال من باب (فَعَلَ، يَفْعَل)، فقد ذكر ابن جني أن فاءه تحذف كما في (وَضَعَ، يَضَع)، وقد مر هذا عنده بمراحل؛ ففي الأولى كان كالصحيح، وفي الثانية حذفت الواو<sup>(62)</sup>.

وإذا كان من باب (فَعَلَ، يَفْعَل) فتبقى فاءه إذا كانت واوا جارية على الأصل دون تغيير باطراد، كما في (وَجَل، يَوْجَل)، فهذا هو الأصل في هذا النوع عنده، أو على حد قوله: «هو المطرد في كلامهم الذي لا ينكسر»<sup>(63)</sup>. والسبب عنده أن الواو وقعت بين ياء وفتحة ولم تقع بين «ياء وكسرة»<sup>(64)</sup> حتى يجب معها الحذف، فإذا وقعت بين ياء وفتحة لم تستثقل فلا تحذف؛ لأن

الفتحة، كما يقول، أخف الحركات<sup>(65)</sup>. وذكر أن من العرب، وهي لهجة، من استثقل الواو فقلّما ياء فقالوا: (بيجل)، وهناك لغات في هذه الكلمة<sup>(66)</sup>. أما السبب عند الفراء فهو أن «الواو إنما حُذفت من (يَعِد، ويَزِن) لأنهما متعديان. قال: وكذلك كل متعد. قال: ألا ترى أنهم قالوا: وَجِل يَوْجَل، وَوَجِل يَوْحَل، فأثبتوا الواو لما كان (وَجِل، وَوَجِل) غير متعديين»<sup>(67)</sup>.

وقد خالف ابن جني هذا الرأي موافقا للمبرد في أنه لا علاقة للتعدي أو اللزوم بهذا الأمر، فهناك أفعال غير متعدية حذفت الواو منها مثل «وَقَعَ يَقَعُ، وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ، وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ»<sup>(68)</sup>، وإن كانت هذه الأفعال التي استشهد بها ليست من باب (فَعِل، يَفْعَل)، كما ذهب ابن جني إلى أن الواو لم تثبت في هذه الأفعال «من قِبَل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف»<sup>(69)</sup>، وكان الأقرب إلى الصواب في نظري بدلا من هذه التعليقات أن نقول: إن هذه الأفعال بقيت على الأصل، ومن تمسك بالأصل، كما يقول النحويون، خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، فلا حاجة إلى التعليق ما دام اللفظ قد جاء على الأصل.

كما يبقى المضارع من المثال من باب (فَعِل، يَفْعَل) أيضا على الأصل، ولا تحذف فاؤه إذا كانت ياء كما في «يَيْسُ يَيْسُ، وَيَيْسُ يَيْسُ»<sup>(70)</sup>، وغيرها، والسبب عند ابن جني أن الياء «أخف من الواو؛ لقرنها من الألف، والواو ليست كذلك»<sup>(71)</sup>، ولذلك فإن بقاء الياء في المضارع الذي فاؤه ياء (أجدر)، على حد قوله، من بقائها فيما كانت فاؤه واوا<sup>(72)</sup>.

أما مضارع المثال من باب (فَعِل، يَفْعَل) مثل (يَطَأُ، وَيَسَعُ) فحدث له تغيير، ومر عند ابن جني بثلاث مراحل؛ ففي الأولى كان كالصحيح، فأصل (يَسَعُ، وَيَطَأُ): يَوْسَعُ، وَيَوْطِئُ<sup>(73)</sup>، وقد وردت أفعال من هذا الباب في بعض اللغات السامية على الأصل<sup>(74)</sup>، وفي الثانية حذفت الواو، وفي الثالثة «فُتحت السين في (يَسَعُ)، والطاء في (يَطَأُ)»<sup>(75)</sup>، وسبب فتح السين والطاء «أن العين والهمزة من حروف الحلق، وحروف الحلق إذا كُنَّ لامات الفعل، فُتحت لهن موضع العين، إذا كان (يَفْعَل)»<sup>(76)</sup>، ففتحة العين هنا عارضة لأجل حروف الحلق، وإلا فأصل حركة السين والطاء

الكسر، ولثقل الكسرة مع حروف الحلق قلبت فتحة لخرة الفتحة في النطق مع حروف الحلق، وقد ظهرت هذه الكسرة «حيث لا حرف حلق، نحو: ولي يلي، وورم يرم»<sup>(77)</sup>. فأصل هذه الأفعال من باب (فَعَلَ، يَفْعَلُ)، ولأجل حروف الحلق صار وزن المضارع (يَفْعَلُ).

وإذا كان مضارع المثال من باب (فَعَلَ) فإن مضارعه لا يكون إلا على (يَفْعَلُ) على الأصل، وهذا النوع لا يتعدى<sup>(78)</sup>، مثل «وَضُؤٌ... إذا قلت: يَوْضُؤٌ»<sup>(79)</sup>، ولم تحذف فاؤه كالسابق، فهو عند ابن جني باق على الأصل دون تغيير<sup>(80)</sup>، ولذا لا حاجة إلى تعليل عدم حذف الواو ما دام باقيا على الأصل، مع أن «الضمة أثقل من الكسرة»<sup>(81)</sup>. وبقي المضارع المبني للمجهول محافظا على الأصل دون تغيير، فلم تحذف فاؤه لأنها وقعت بين ياء وفتحة؛ فلا ثقل في النطق.

ومر المضارع المثال من الماضي المبدوء بهمزة زائدة، وهي همزة قطع مثل: «أُوْعِدُ يُوْعِدُ، وأُوْقِدُ يُوْقِدُ، وما أشبه ذلك»<sup>(82)</sup> عند ابن جني، إلى أن ثبت بصورته الحالية في العربية، بمرحلتين؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، فمثلا «يُؤْعِدُ» أصله (يُؤْوَعِدُ) مثل (يؤكرم)<sup>(83)</sup>، وفي الثانية «حذفوا الهمزة»<sup>(84)</sup>، وهي زائدة، ولم يحذفوا الواو لأنها أصل «والأصل أقوى من الزائد»<sup>(85)</sup>، وعندما حذفت الهمزة «لم يَجْمَعُوا على الفعل حذف الفاء أيضا»<sup>(86)</sup>، مقارنة بالفعل (يعد) الذي «لم يحذف منه شيء غير الواو، فجاز ذلك»<sup>(87)</sup>، أما المضارع المثال المزيد بحرفين أو أكثر فجاء كالصحيح دون تغيير.

ويؤخذ الأمر من الثلاثي المثال الواوي واليائي مجردا أو مزيدا من الفعل المضارع، كما ذهب القدماء؛ لأن الماضي لا يؤمر به، والقياس أن يصاغ الأمر مجردا أو مزيدا، سواء لحقته الزوائد أم لا من الفعل المثال، كما يصاغ من نظيره الصحيح بالإتيان بهمزة وصل في بدايته للتوصل إلى النطق بالساكن، وقد مر أمر المثال الثلاثي الواوي إلى أن صار بوضعه الحالي عند ابن جني بمراحل: ففي الأولى كان كالصحيح، فالأمر من (وعد) (أوعد) مثل (ضرب) (اضرب)، وفي الثانية حذفت فاء الكلمة الواو؛ لأن الأمر مأخوذ من المضارع، فلما حذفت الواو من المضارع حذفت من

أمره<sup>(88)</sup>، وتحذف الواو بشرطين: الأول أن يكون الماضي ثلاثيا مجردا، والثاني أن تكون عين المضارع مكسورة، سواء أكانت عين الماضي مكسورة أم مفتوحة<sup>(89)</sup>، وفي الثالثة سقطت ألف الوصل لتحرك العين<sup>(90)</sup>؛ لأن همزة الوصل يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين، فلما لم يعد ما بعدها ساكنا حذفت. أما إذا كان الفعل المثال مزيدا مثل: (أورق، وأوعد)، أو كانت عين المضارع مضمومة مثل (يوضُّو)، أو مفتوحة مثل (يوجَل)، فلا تحذف الواو ويظل فعل الأمر محافظا على مرحلة الصحة<sup>(91)</sup>.

كما يصاغ الأمر من المثال اليائي بطريقتين؛ إما بإبقاء الياء مع الإتيان بهمزة وصل في أول الفعل كما في (أيأس) وأمثاله، وهذا جار على نظيره الصحيح دون تغيير، وإما بتشديد عين الفعل كما في (يسر)<sup>(92)</sup>. أما الأمر من غير الثلاثي اليائي فلا يخالف نظيره الصحيح.

#### المبحث الثاني: حمل الفعل الأجوف على الصحيح

الأجوف في اصطلاح الصرفيين هو ما كانت عينه حرف علة، وهو في الأصل عند ابن جني محمول على الصحيح، ويأتي الأجوف الماضي المجرد الواوي واليائي في أصله على ثلاثة أوزان: (فَعَل) مثل (قام، وباع)، وأصله عند ابن جني (قَوْمَ وبيع)، و(فَعَل)، مثل (طال)، وأصله عنده (طَوَّل)، و(فَعِل) مثل (هاب)، وأصله عنده (هَيَّب)<sup>(93)</sup>. وقد مر هذا الأصل -بأوزانه الثلاثة- بمراحل من التغيير إلى أن استقر على شكله الحالي في العربية، ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح كما سبق، وهناك أفعال قليلة بقيت محافظة على الأصل هذا دون تغيير، كما سيأتي.

ونبه ابن جني إلى أن الأصل الذي يرجع إليه الفعل الأجوف -مجردا أو مزيدا- أصل مفترض متخيل لم يكن له وجود، ولم يستعمل وقتا من الزمن ثم انصرف عنه الناس فقال: «ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل (قَامَ: قَوْمَ)، وهم مع ذلك لم يقولوا قط: قَوْمَ»<sup>(94)</sup>، وفي كلامه هذا نظر، كما سيأتي.

وفي المرحلة الثانية أسكنت الواو أو الياء، ويسمى هذا عند بعضهم "ضياع الحركة"<sup>(95)</sup>، وفي الثالثة أبدلت أو قلبت الواو أو الياء ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما<sup>(96)</sup>، وهو ما يسميه بعضهم مرحلة الفتح الخالص، أو التفخيم، أو ما يسمى الفتحة الطويلة<sup>(97)</sup>، فلم تقلب عنده الياء أو الواو ألفا إلا بعد التسكين، والقاعدة عند الصرفيين أنه إذا انتقلت حركة الحرف إلى ما قبله فيسكن، فعنده أن أصل « (قام) قَوْمَ، فأبدلت الواو أَلْفًا، وكذلك (باع) أصله (بَيْعَ)، ثم أبدلت الياء أَلْفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو لعمرى كذلك، إلا أنك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثناءً لحركته، فصار إلى: قَوْمَ، وبَيْعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما»<sup>(98)</sup>.

ويقول: «ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو: قَوْمَ، وبَيْعَ، وخوف، وهيب، وطول، اعتلت العينات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن، فسُلِبَ ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات، فقلبن أَلْفَاتٍ لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن»<sup>(99)</sup>. ولا يخالف أحد من القدماء أو المحدثين ابن جني هذا الرأي، وإن كان لبعضهم تحليلات صوتية لما حدث للأصل الذي تغير إلى أن استقر على صورته الحالية في العربية.

وهناك نوع قليل من الأفعال الجوفاء، وأغلبه دال على العيوب والعلل والصفات مما كان على وزن (فَعِلَ)، سواء أكانت عينها واوا أو ياء، بقي -كما ذكر ابن حني- محافظاً على الأصل مقارنة بنظيره الصحيح، ولم تُعَلَّ عينه، مثل: «عَوِرَ يَعْوَرُ، وَجِوِلَ يَجْوَلُ، وَصَيِدَ يَصِيْدُ»<sup>(100)</sup>، أما سبب بقائها على الأصل عنده فهو أنها وردت بمعنى أفعال جارية على الصحيح، وأن الإعلال لو حدث سيخرجها عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى، ويوضح ابن جني هذا فيقول: «فإن قال قائل: هلا أعلوا (عَوِرَ، وَصَيِدَ) كما أعلوا (خاف، وهاب)، وأصلهما (خَوِفَ، وَهَيَّبَ)؟ فالجواب: أن (عَوِرَ) في معنى (اعوَرَ)، فلما كان (اعوَرَ) لا بد له من الصحة؛ لسكون ما قبل الواو صحت العين في (عَوِرَ، وَجِوِلَ) ونحوهما؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناهما، فجُعِلت صحة العين في (فَعِلَ)



أمانة؛ لأنه في معنى (افعلّ)»<sup>(101)</sup>. وذكر المبرد أنها « منقولة من اعوّزّ واخوّلّ»<sup>(102)</sup>، بعكس « خاف، وهاب، وغيرها التي أعلت؛ لأنهما لم يأتيا بمعنى: (افعلّ)، فلم يقولوا: اخوّفّ، واهيبّ»<sup>(103)</sup>، فالإعلال هنا واجب، وبقاء (عور) وبابه على الأصل واجب<sup>(104)</sup>.

وفي كلام ابن جني السابق وغيره نظر، فمجيء (عور) وبابه بهذه الصورة دلالة على مرحلة الصحة، ومما يقوي ذلك أن هناك أفعالا جوفاء بصورتها الواوية واليائية جاءت في بعض اللغات السامية محافظة على مرحلة الصحة<sup>(105)</sup>. أما لماذا بقي (اعورّ) وبابه محافظا على مرحلة الصحة فهو -كما ذكر الرضي- واجب « لسكون ما قبل الواو»<sup>(106)</sup>. كما لا يجوز أن تقلب الواو ألفا لسكون ما قبلها وما بعدها<sup>(107)</sup>، ولا يوجد ثقل في النطق يستدعي الإعلال، فبقي على الأصل. وهناك من ذهب إلى أن مجيء (عور) وبابه مصححا شذوذ<sup>(108)</sup>.

وليس دقيقا تماما حمل ابن جني وغيره للأفعال السابقة على معنى غيرها؛ لأن دلالة المحمول هنا مختلفة عن دلالة المحمول عليه؛ إذ «يقصد به المبالغة في معنى مجردة... ففي (اعورّ) زيادة ليست في (عورّ)»<sup>(109)</sup>.

أما المبني للمجهول الماضي من الثلاثي الأجوف الواوي واليائي فقد مر عند ابن جني قبل أن يصير إلى وضعه الحالي في العربية بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، فأصل «خاف، وباع، وقال»<sup>(110)</sup>: «خُوف، وُبَيْع، وقُول؛ لأنه بوزن (ضُرب)»<sup>(111)</sup>، وفي المرحلة الثانية نقلت كسرة العين إلى فاء الكلمة، وفي الثالثة أعلت العين كما أعلت في الماضي (خاف، وباع، وقال)، فقلبت ياء فيما كانت عينه واوا، أما ما كانت عينه في الأصل ياء مثل (باع)، فبقيت هذه الياء على حالها ياء<sup>(112)</sup>.

ويحمل الماضي الأجوف المزيد على نظيره الصحيح عند ابن جني، كما يحمل ماضيه المجرد، ويجب أن يعل في المزيد كما أعل في المجرد<sup>(113)</sup>، وقد عقد له ابن جني بابا سماه «باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة»<sup>(114)</sup>، وذكر أن هذا النوع دخله التغيير ومر بمراحل حتى

استقر على وضعه الحالي في العربية، ففي المرحلة الأولى كان كالصحيح<sup>(115)</sup>، وفي الثانية أسكنت عينه ونقلت حركة العين -وهي الفتحة- إلى الحرف الذي قبلها، وفي الثالثة قلبت عين الكلمة الواو أو الياء ألفاً<sup>(116)</sup>، والسبب، كما ذكر، أنه «إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن، حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل»<sup>(117)</sup>، أما لماذا لا تحذف الواو أو الياء دون تسكين فلأن حرفي العلة الواو والياء، كما ذكر ابن جني، لا يقلبان وهما متحركان، وفي هذا يقول: «ولو رُمّت قلب الواو والياء من نحو: قوم، وبيع، وهما متحركتان لاحتمتا بحركتهما، فعزّتا، فلم تنقلب»<sup>(118)</sup>، فعنده أن «أجاد، وأقال، وأبان، وأخاف، واسترّث، واستعاذ» أصله: أجود، وأقول، وأبين، وأخوف، واسترّث، واستعود، ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح، ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك»<sup>(119)</sup>.

أما ما ورد من هذه الأفعال على الأصل فهو عنده دليل على الأصل الذي تغير، ومثلها يحفظ ولا يقاس عليه مثل (استحوذ، وأغيل) وغيرهما<sup>(120)</sup>، وورود مثل هذه الألفاظ على الأصل عنده من باب «تعارض السماع والقياس»<sup>(121)</sup>، والقاعدة فيها عنده أنه «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)<sup>(122)</sup>، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع»<sup>(123)</sup>.

وعند إسناد الماضي الأجوف إلى ضمائر المخاطب وضمير المتكلم للجمع، ونون النسوة يحدث تغيير، وقد مر هذا التغيير عند ابن جني بمراحل: ففي الأولى كان كالصحيح، «فأصل: قُلْتُ، وبيعت: قَوْلْتُ، وبيعتُ»<sup>(124)</sup>، وفي الثانية «نقلت (قَوْلْتُ) إلى (قَوْلْتُ): لأن الضمة من الواو، ونقلت (بيعت) إلى (بيعتُ): لأن الكسرة من الياء»<sup>(125)</sup>، وفي الثالثة «قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت: (قُلْتُ، وبيعت»<sup>(126)</sup>.

والمضارع من الأجوف عند ابن جني يحمل على الصحيح، ويجب أن يدل لاعتلال ماضيه وذلك «لأن هذه الأفعال المعتلات أعيُنًا إنما وجب فيها الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع»<sup>(127)</sup>.

ويأتي المضارع من الأجوف الواوي واليائي على أربع صور وهي: (يَفْعُل)، و(يَفْعِل)، و(يُفَعِّل)، و(يُفَعِّل).

ومر المضارع من الأجوف من باب (فَعِل) (يَفْعُل) عند ابن جني بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، «فأصل (يخاف، ويهاب): يَخُوفٌ ومِهْيَبٌ»<sup>(128)</sup>، وفي الثانية «نقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا في التقدير: يَخُوفٌ، ومِهْيَبٌ»<sup>(129)</sup>، وهذه المرحلة لا وجود لها عمليا في اللغة، ولكنها ناتجة عما اعتقده ابن جني وغيره من أن الحرف إذا نقلت حركته صار ساكنا، والقلب بعد الإسكان، وفي الثالثة «قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما»<sup>(130)</sup>، فحدث الإعلال هنا «ضرورة»<sup>(131)</sup> على حد قوله، ويقصد بالضرورة هنا الضرورة اللغوية.

ومر المضارع من الأجوف من باب (فَعِل) (يُفَعِّل) بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، وفي الثانية نقلت أو ألقيت كسرة العين إلى الحرف الساكن قبلها؛ لأن «(يُخِيف) أصله: يُخُوفٌ ... فألقيت حركتها على ما قبلها»<sup>(132)</sup>، وفي الثالثة قلبت «الواو ياء؛ لأنها ساكنة قبلها كسرة»<sup>(133)</sup>.

أما المضارع المبني للمجهول من الأجوف فقد مر عند ابن جني بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح «لأن (يُخاف، ويُقام، ويُقال) أصله: يُخُوفٌ، ويُقَوِّمٌ للناس، ويُقِيلٌ في بيعه»<sup>(134)</sup>، وفي الثانية نقلت حركة العين الكسرة إلى الساكن الذي قبلها، وفي الثالثة قلبت العين ألفا «لانفتاح ما قبله»<sup>(135)</sup>.

والمضارع من الأجوف عند ابن جني يحمل على الصحيح، سواء أكان مزيدا بحرف واحد وهو حرف المضارعة كما سبق، أم مزيدا بحرفين أو أكثر، مثل (استقام) والأصل فيها (استقوم) قياسا على نظيره الصحيح<sup>(136)</sup>، ومثل « (يستريث)، وأصله: يَسْتَرِيثُ »<sup>(137)</sup>، ثم نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وقلبت الواو ألفا بعد تسكينها<sup>(138)</sup>، وهكذا بقية هذا الباب. وعند إسناد المضارع الأجوف إلى الضمائر يحدث ما حدث له من تغيير مجردا منها كما سبق.

والأمر من الأجوف الواوي واليائي مأخوذ من مضارعه، وهو عند ابن جني أيضا محمول على الصحيح، فعند صياغة الأمر يحذف حرف المضارعة، ويؤتى بهمزة الوصل؛ لأن الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكن، وتحذف عينه الواو أو الياء في الأفعال التي تعل فاءها في الماضي والمضارع مثل (قم، وبع)، وقد مر فعل الأمر من هذا النوع من الأجوف عند ابن جني بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، فأصل (قُم: اقُوم)<sup>(139)</sup>، وفي الثانية حذفت همزة الوصل في بداية الفعل وانتقلت حركة العين إلى فاء الكلمة فسكنت، فالتقى ساكنان لام الفعل وعين الفعل الواو أو الياء، وفي الثالثة حذفت عين الفعل الواو أو الياء بسبب التقاء الساكنين عين الفعل ولامه، فعندما يلتقى ساكنان في كلمة «يحذف الآخر منهما»<sup>(140)</sup>؛ أي الأول منهما الواو أو الياء<sup>(141)</sup>، والقاعدة عند الصرفيين « أنه متى التقى ساكنان أحدهما حَرَفُ علّةٍ كان هو المحذوف »<sup>(142)</sup>.

أما الثلاثي الأجوف الذي لا تعل فاءه الواو مثل (عور، حول) في الماضي أو المضارع، فلا تعل في صيغة الأمر جريا على المضارع، فيبقى في صيغة الأمر محافظا على الأصل.

وعند إسناد فعل الأمر من الأجوف إلى ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة لا يحدث

له تغيير كما حدث للفظ أمره المجرد كما سبق، إلا أن عين الفعل تبقى ساكنة ولا تحذف.

### المبحث الثالث: حمل الفعل الناقص على الصحيح

الناقص هو «ما اعتلت لامه، نحو: غزا، ورمى، وسَيَّ بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف»<sup>(143)</sup>، ولامه قد تكون واوا أو ياء، ولماضيّه المجرّد أوزان مختلفة وهي (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ)، وقد مرّ الماضي الناقص ومزيده عند ابن جني بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، وفي الثانية أسكنت اللام، ويسمى بعضهم هذه المرحلة مرحلة ضياع الحركة -كما سبق-، وفي الثالثة انقلبت اللام ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، ويسمى بعضهم هذه المرحلة مرحلة الفتح الخالص، أو الفتحة الطويلة، أو التفخيم<sup>(144)</sup>.

ويبقى الفعل الناقص الماضي مجردا أو مزيدا، ومثله المثال، جاريا على نظيره الصحيح عند إسناده إلى ضمائر الخطاب، حيث تسكن لامه عند ابن جني لأجل التخلص من الثقل لاجتماع أربع حركات<sup>(145)</sup>؛ لأن العرب كرهوا في كلمة واحدة «توالي أربعة متحركات»<sup>(146)</sup>، وليس في كلام العرب «كلمة يجتمع فيها أربعة متحركات»<sup>(147)</sup>، فليست هذه الأفعال مع ضمائر الفاعل كلمتين، بل كلمة واحدة عند ابن جني وكثير من اللغويين؛ لأن الفاعل كالجاء من الفعل، أو هما كالشيء الواحد<sup>(148)</sup>، خلافا لضمائر النصب التي لا يسكن لها لام الفعل؛ لأنها ليست كالجاء من الفعل، بل هي مع الفعل كلمتان، ولذا فالعرب «لا يكرهون هذا التوالي إذا اتصل الفعل بضمير المفعول»<sup>(149)</sup>.

وعند إسناد الفعل الناقص الماضي مجردا أو مزيدا إلى ألف الاثنين يبقى على الأصل خشية زوال لفظ التثنية فيحدث اللبس، ولا تحذف لامه، فالقاعدة عند ابن جني أن لام الفعل الناقص الواو أو الياء «متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، إلا أن يضطر أمر إلى ترك قلبهما، وذلك نحو قولك للثنتين: قضيا، ورميا، وخلصا، ودعوا»<sup>(150)</sup>، فالواو والياء «إنما صحتا هنا ولم تقلبا ألفا، لأنهم لو قلبوها ألفا وبعدها ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيزول لفظ التثنية، ويلتبس الاثنان بالواحد»<sup>(151)</sup>.

وعند إسناده إلى واو الجماعة يتغير مقارنة بنظيره الصحيح، وقد مر بمراحل عند ابن جني إلى أن استقر على وضعه الحالي؛ ففي الأولى كان كالصحيح، فأصل رموا (رَمَيُوا) وغازوا (غَزَوْوا)، وفي الثانية قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وفي الثالثة التقى ساكنان الألف وواو الجماعة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة<sup>(152)</sup>. وهناك أفعال بقيت على الأصل كما روى سيبويه عن العرب<sup>(153)</sup>.

وعند إسناد الفعل الناقص إلى تاء التأنيث الساكنة يتغير مقارنة بنظيره الصحيح، ومر هذا التغيير بمرحلتين؛ ففي الأولى كان محمولاً على الأصل، فأصل «رمت: رَمَيْتْ، وغازت: غَزَوْتُ، وأعطت: أَعْطَيْتْ، واستقصت: اسْتَقْصَيْتْ، وأمست: أَمْسَيْتْ»<sup>(154)</sup>، وفي الثانية حذف لام الفعل. وإذا جاء ألف الاثنين بعد تاء التأنيث مثل (قضتا وسعتا) حركت التاء لالتقاء الساكنين: تاء التأنيث الساكنة وألف الاثنين<sup>(155)</sup>.

والمضارع من الناقص محمول في الأصل على الصحيح في صورته الأولى، وتظهر التغييرات في بنيته عند الإعراب؛ ولأن الإعراب متعلق بلام الكلمة فالتغيير يحدث على لام الكلمة، ففي حالة الرفع تسقط الحركة هرباً من ثقل النطق فتقدر عند النحويين، وفي حالة النصب يبقى المضارع على الأصل دون تغيير فيما كان آخره واوا أو ياء، أما ما كان آخره ألفاً منقلبة عن ياء فتسكن ياؤه ثم تقلب ألفاً؛ لأن القلب يكون بعد التسكين كما قرر اللغويون، وتسقط الياء والواو من المضارع الناقص المجزوم، وقد مر عند ابن جني بمرحلتين؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح مرفوعاً بضمّة ظاهرة، وهناك -كما ذكر ابن جني- أفعال لم تحذف منها عين الفعل المضارع الناقص؛ ما يدل على بقائها على الأصل<sup>(156)</sup>، وفي الثانية سكنت لام الفعل للجزم فالتقى ساكنان، وفي الثالثة حذفت الواو والياء والألف، والسبب « أن هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها، وهي مركبة منها في قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها في قول آخرين ... وكما أن الحركات تحذف للجزم، فكذلك هذه الأحرف ... حملاً للمعتل على الصحيح»<sup>(157)</sup>.

كما يرى ابن جني أيضاً أنه قد لا يكون هناك حذف في باب المضارع المجزوم، وأن الذي حدث قد يكون من باب تقصير حروف العلة، أو ما يسمى الصوائت الطويلة؛ لأن الحركات أبعاض لهذه الحروف، كما أن هذه الحركات القصيرة، أو ما يسمى بالصوائت القصيرة، قد تُمد أحياناً أو تُشبع فتصير حروفاً، فالفتحة تصير ألفاً، والكسرة تصير ياءً، والضمة تصير واواً<sup>(158)</sup>. وهو ما ذهب إليه علم اللغة الحديث.

وعند إسناد المضارع من الناقص إلى الضمائر فلا يحدث له تغيير إذا أسند إلى ضمير التثنية، بل يبقى محافظاً على مرحلة الصحة، وإذا أسند إلى واو الجماعة أو نون النسوة، يحدث له التغيير ويمر بمراحل؛ ففي الأولى كان كالأصل، فأصل (يرموا، يرميوا، ويقضوا يقضوا)<sup>(159)</sup>، وفي الثانية نقلت حركة عين الكلمة إلى ما قبلها فسكنت، وفي الثالثة حذف لام الكلمة لالتقاء ساكنين الضمير ولام الكلمة، مع ملاحظة أن هناك أفعالاً سُمعت عن العرب على الأصل دون تغيير، كما ذكر سيبويه.

وعند إسناد المضارع إلى نون النسوة يحدث له تغيير، إن كانت لامه واواً، وقد مر بمراحل؛ ففي الأولى كان كالصحيح، فأصل تَغزِين (تَغزوين)<sup>(160)</sup>، وفي الثانية «نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي»<sup>(161)</sup>، فسكنت الواو فالتقى سكتان؛ فحذف الأول منهما وهو الواو؛ وفقاً للقاعدة الصرفية.

ودخل التغيير فعل الأمر من الناقص المجرد والمزيد، وقد مر بمراحل إلى أن استقر على وضعه الحالي، ففي المرحلة الأولى كان كالصحيح، فأصل (اغزُ، وارم، واخشى): اغزُ، ارمي، واخشى، وفي الثانية حذف لامه، والسبب عند ابن جني أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وأمره الصحيح في حركة لام الفعل وهي السكون سوي بينهما في الفعل المعتل، أو حمل المعتل عليهما، فحذفت أحرف العلة من الناقص في الجزم؛ لأنها «جرت مجرى الحركات؛ لأنها تشبهها»<sup>(162)</sup>، أو أن الحركات بعض منها أو مركبة منها، أو مأخوذة منها، وكما حذفت الحركات للجزم في الصحيح حذفت حروف العلة في المعتل الناقص للجزم، وكما «وجب حذف هذه

الأحرف في المعتل للجزم، وكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء؛ حملاً للمعتل على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه؛ فحذف حملاً للفرع على الأصل»<sup>(163)</sup>.

وعند إسناد فعل الأمر من الناقص إلى ياء المخاطبة، وواو الجماعة يحدث له تغيير، وقد مر هذا التغيير بمراحل؛ فعند إسناده إلى ياء المخاطبة كان أولاً كالصحيح، فأصل (اغزي): اغزوي<sup>(164)</sup>، وفي الثانية «لما أسكنت الواو استثقلاً للكسرة عليها، نقلت الكسرة إلى الزاي، فقيل: اغزي»<sup>(165)</sup>.

وعند إسناده إلى واو الجماعة يحدث له تغيير، وقد مر هذا التغيير بمراحل؛ ففي الأولى كان كالصحيح، فأصل (ارموا): ارميوا<sup>(166)</sup>، وأصل (امشوا): امشيوا<sup>(167)</sup>، وفي الثانية استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الحرف قبلها فسكنت الياء فالتقى ساكنان الياء وواو الجماعة فحذف الأول منهما، والضمة على عين الكلمة عارضة<sup>(168)</sup>.

#### المبحث الرابع: حمل اللفيف المقرون والمفروق على الصحيح

اللفيف: هو كل كلمة اجتمع فيها حرفا علة، واللفيف المفروق هو ما اعتلت فائوه ولامه، واللفيف المقرون ما اعتلت عينه ولامه<sup>(169)</sup>. ويأتیان مجردين على وزنين: (فَعَل) و(فَعِل)، وقد حدث لهما تغيير عن أصلهما، فقد مر الماضي منهما مجرداً أو مزيداً قبل أن يستقر على وضعه الحالي عند ابن جني بثلاث مراحل؛ ففي الأولى، وهي مرحلة الأصل، كان كالصحيح، وفي الثانية أسكنت اللام، ويسمى بعضهم هذه المرحلة مرحلة ضياع الحركة، كما سبق أن ذكرنا، وفي الثالثة انقلبت اللام ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، ويسمى بعضهم هذه المرحلة -كما سبق أن ذكرنا- مرحلة الفتح الخالص، أو الفتحة الطويلة، أو التفخيم.

كما حدث تغيير لمضارع اللفيف المقرون مقارنة بنظيره الصحيح، ومر مجرداً من اللواحق بالمراحل نفسها التي مر بها المضارع من الناقص، كما سبق، وظهرت التغييرات في بنيته عند



الإعراب، فحدث له ما حدث للمضارع من الناقص، كما سبق، كما جرى عليه أيضا عند إسناده إلى الضمائر ما جرى على المضارع من الناقص، كما سبق.

كما حدث تغيير للمضارع من اللفيف المفروق مقارنة بنظيره بالصحيح، ومر مجردا من اللواحق بالمراحل نفسها التي مر بها المضارع من المثال من باب (فَعَلَ، يَفْعَلُ) معتل الفاء، مثل (يَعِدُ)، كما سبق.

ويجري على أمر اللفيف المقرون ما جرى على الأمر من الناقص، كما سبق، سواء أكان مجردا أم مزيدا، وسواء اتصلت به اللواحق أم لا. أما الأمر من اللفيف المفروق فحدث له تغيير سواء اتصلت به اللواحق أم لا، ومر هذا التغيير عند ابن جني بمراحل؛ ففي الأولى كان كالصحيح، فأصل وقى (وَقَى)، وفي الثانية حذفت فاءه ولامه، وفي الثالثة كسرت عينه، أما إذا اتصلت به واو الجماعة فتضم عينه؛ لأن الواو تناسبها الضمة قبلها<sup>(170)</sup>.

#### حمل الفعل المعتل على الصحيح للضرورة الشعرية:

باب الضرورة الشعرية باب واسع، ويعد ابن جني من أكثر النحويين تطرقا لهذه الظاهرة، وأكثر ما فيه حمل للمعتل على الصحيح عنده للشعرية، يقول: «وأكثر ما فيه -أي وأكثر ما يجوز فيه حمل الفرع على الأصل- إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر»<sup>(171)</sup>. والضرورة الشعرية عنده ليست «ما ليس للشاعر عنه مندوحة»<sup>(172)</sup>، فهو يرى «أن العرب تستعمل الضرورة مع قدرتهم على تركها، وأن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسأ بها، واعتيادا عليها»<sup>(173)</sup>. وهو يجيز -للضرورة الشعرية- حمل الفرع على الأصل، والمعتل عنده فرع والصحيح أصل، كما سبق، بشرط أن يكون هذا المعتل المحمول على الصحيح مسموعا عن العرب؛ إذ جاءت هذه الألفاظ لضرورة الشعر، وجازت في الشعر «لأنّ الشعراء يُفَسِّحُ لهم في مُراجعة الأصول المرفوضة»<sup>(174)</sup>.

وهي عنده من أكثر الضرورات وأحسنها، إذا احتاج إليها الشاعر لإقامة الوزن أو القافية؛ لأن فيها حمل فرع على أصل، وإلا صارت ضرورة قبيحة<sup>(175)</sup>، فأقبح الضرورات عنده التي فيها « خروج عن أصل إلى فرع »<sup>(176)</sup>. وقلنا "الضرورة الشعرية"، تميزا لها عن الضرورة التي ليست «جارية مجرى ضرورة الشعر»<sup>(177)</sup>.

وهو لا يجيز -للضرورة الشعرية- حمل ما لم يسمع من المعتل عن العرب على نظيره الصحيح المسموع، فعنده أن هذا النوع من المعتل « لا يراجع من الأصول -أي لا يحمل على الأصل- عند الضرورة»<sup>(178)</sup>، والسبب عنده « أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً»<sup>(179)</sup>، فالمعتل وفقا للقياس يحمل على الصحيح، بشرط السماع، وهذه هي القاعدة الأساسية عند ابن جني في جواز حمل المعتل على الصحيح، والفرع على الأصل، عامة.

والذي يبدو لي أن ابن جني وغيره يرون أن المعتل الجاري على الصحيح في غير الشعر محمول على الأصل، وفي الشعر محمول على الضرورة، وكان الأولى القول بأنه محمول على الأصل سواء في الشعر أو في النثر؛ لأن الضرورة الشعرية في الغالب خروج عن القاعدة النحوية أو الصرفية ومخالفة لها، والرجوع إلى الأصل، وإن كان مرفوضا، رجوع إلى أصل القاعدة، فبدل التعلل بحمل الفرع على الأصل نجدهم يتعللون بالضرورة في الشعر، وبالشدوذ وغيره في النثر.

وحمل المعتل على الصحيح للضرورة الشعرية يشمل باب الأسماء والأفعال، وبهنا هنا باب الأفعال؛ لأنه موضوعنا، فقد وجه عددا من الشواهد الشعرية على هذا الأساس، فقد ذكر أن الفعل (تهجو) في قول الشاعر:

هجوَتَ زَيَانَ ثم جئتَ معتذراً  
من هجوِ زيانٍ لم تهجُو ولم تدع

يجوز أن يكون مجزوما بالسكون حملا على الصحيح للضرورة الشعرية، أو أن الواو قد حذف للجزم، ثم أشبعت ضمة الجيم فنشأت بعدها واو<sup>(180)</sup>.

ومن الأمثلة التي حمل فيها الفعل المعتل على الصحيح، للضرورة الشعرية، أيضا قول

الشاعر:

ألم يأتِكَ والأنباءُ تَنمي      بما لاقت لَبُونُ بَيِّ زيادٍ

حيث ذهب إلى أن الفعل (يأتي) جاء مجزوما بالسكون حملا على الصحيح، أو أن الياء قد حذفت للجزم، ثم أشبعت كسرة التاء فنشأت بعدها ياء<sup>(181)</sup>.

### نتائج البحث:

خرج البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها:

- 1- دقة ملاحظة ابن جني وعمق تحليله للكثير من الظواهر اللغوية، ومنها حمل المعتل على الصحيح.
- 2- حمل المعتل على الصحيح وجريانه عليه ناتج عن أن العربية في الأصل لغة أوزان واشتقاق، خلافا لكثير من اللغات غير السامية التي هي لغات نحت، فالباب الواحد في العربية مطرد في الوزن.
- 3- لم يخالف المعتل نظيره الصحيح في الوزن إلا لغرض التخلص من الثقل في النطق أو خوفا من اللبس، أما ربط التغيير أو عدمه بالدلالة كالتفريق بين اللازم والمتعدي فضعيف عند ابن جني.
- 4- جانب ابن جني الصواب عندما قال إن هناك أصولا مرفوضة، إلا ما ورد به السماع منها، فقد تبين صحة ما رفض في اللغات السامية.
- 5- بدلا من الذهاب إلى أن المعتل محمول على الأصل للضرورة الشعرية، يمكننا القول إنه جاء على الأصل، سواء أكان في الشعر أم في النثر.

- 6- أن المراحل التي مر بها الفعل المعتل -كما ذكر ابن جني- إلى أن استقر على وضعه الحالي في العربية لم تسمع، وإنما اقتضتها عند ابن جني وغيره طبيعة النظر العقلي في طبيعة الحروف والحركات وما يحدث لها من تغيرات صرفية وصوتية.
- 7- أهمية دراسة العربية في ضوء أخواتها السامية فهي الصورة المتطورة لأخواتها السامية.

### الهوامش والإحالات:

- (1) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة: 1/199.
- (2) علي بن عيسى الرماني، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت: 1/73.
- (3) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1421هـ، 2000م: 1/197.
- (4) أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق: 1957م/42.
- (5) السابق: 44.
- (6) عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.4، 1999م: 2/14.
- (7) عثمان ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، ط.1، 1373هـ، 1954م: 1/191.
- (8) ابن جني، الخصائص: 2/375.
- (9) السابق: 3/349.
- (10) السابق: 1/112.
- (11) السابق: 1/114.
- (12) السابق: 1/301.
- (13) السابق: 1/301.
- (14) السابق: 1/185.

- (15) ينظر: الرضي الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1395هـ، 1975م: 1/ 32.
- (16) ابن جني، الخصائص: 2 / 56.
- (17) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت: 2 / 461.
- (18) عمرو بن عثمان سيوييه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 3، 1408هـ، 1988م: 1/ 29.
- (19) ابن جني، المنصف: 1 / 248.
- (20) ابن جني، الخصائص: 2 / 349، و2 / 80.
- (21) السابق: 1 / 112.
- (22) ينظر: ابن جني، المنصف: 2 / 268، وابن جني: الخصائص: 2 / 207.
- (23) ابن جني، الخصائص، 1 / 258، وينظر: ابن جني، المنصف: 1 / 177.
- (24) ينظر: رمضان عبد التواب، مقالات وبحوث في اللغة، مكتبة الخانجي، ط. 1، 1403هـ، 1981م: 59.
- (25) ابن جني، الخصائص: 2 / 250.
- (26) ابن جني، المنصف: 1 / 277.
- (27) السابق: 1 / 277.
- (28) السابق: 1 / 155.
- (29) السابق: 1 / 191.
- (30) ابن جني، الخصائص: 2 / 249.
- (31) ينظر: السابق: 1 / 258.
- (32) السابق: 1 / 252.
- (33) السابق: 1 / 252.
- (34) ينظر: السابق: 1 / 301.
- (35) ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 3 / 66.
- (36) ينظر: ابن جني، الخصائص: 1 / 257.
- (37) أبو علي الفارسي، الشيرازيات، تحقيق: حسن هندراوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط. 1، 1424هـ، 2004م: 1 / 299.

- (38) أبو علي الفارسي، البغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 305.
- (39) بنيامين حداد، الثقافة السريانية وعلاقتها بالعربية، ندوتها هيئة اللغة السريانية للسنتين 1997، 1998، بغداد: 193.
- (40) السابق: 193.
- (41) ابن جني، الخصائص: 3 / 302.
- (42) ابن جني، المنصف: 1 / 249.
- (43) ابن جني، الخصائص: 1 / 379.
- (44) ينظر: السابق: 1 / 379.
- (45) ابن جني، المنصف: / 184.
- (46) السابق: 1 / 184، وابن جني، الخصائص: 2 / 227.
- (47) ينظر: محمد زحل الملاحمة، التحول في بنية الفعل المعتل في العربية في ضوء اللغات السامية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2004م: 54.
- (48) ينظر: ابن جني، الخصائص: 1 / 279.
- (49) ينظر: السابق: 2 / 327.
- (50) ينظر: السابق: 1 / 112.
- (51) السابق: 1 / 176.
- (52) ينظر: السابق: 1 / 112، محمّد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1415هـ، 1994م: 2 / 97. أبو بكر محمّد بن السّري البغداديّ ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. 3، 1408هـ، 1988م: 3 / 108.
- (53) ابن جني، الخصائص: 1 / 176.
- (54) ابن جني، المنصف: 1 / 191.
- (55) ابن جني، الخصائص: 1 / 112.
- (56) ابن جني، المنصف: 1 / 188.
- (57) السابق: 1 / 188.
- (58) السابق: 1 / 207.
- (59) سيبويه: الكتاب، 4 / 38.

- (60) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ط.1، 1424هـ، 2003م: 2/ 644.
- (61) ينظر: السابق: 2/ 644 وما بعدها.
- (62) ينظر: ابن جني، المنصف: 1/ 188.
- (63) السابق: 1/ 201.
- (64) السابق: 1/ 201.
- (65) ينظر: ابن جني، الخصائص: 2/ 293.
- (66) ينظر: ابن جني، المنصف: 1/ 202، و1/ 208، 117، 205. الأنباري، الإنصاف: 2/ 645، والزمخشري، المفصل: 1/ 524.
- (67) ابن جني، المنصف: 1/ 188.
- (68) السابق: 1/ 188.
- (69) السابق: 1/ 188.
- (70) السابق: 1/ 201.
- (71) السابق: 1/ 196.
- (72) ينظر: السابق: 1/ 202.
- (73) ينظر: السابق: 1/ 206.
- (74) ينظر: محمد زحل الملاحمة، التحول في بنية الفعل المعتل: 78.
- (75) ابن جني، المنصف: 1/ 206.
- (76) السابق، 1/ 206. وينظر: علي بن مؤمن ابن عصفور، الممتع في التصريف، مكتبة لبنان، ط.1، 1996م: 1/ 285.
- (77) السابق: 1/ 207.
- (78) ينظر: سيبويه، الكتاب: 38.
- (79) ابن جني، الخصائص: 379.
- (80) ينظر: السابق: 1/ 379.
- (81) ابن جني، المنصف: 1/ 209.
- (82) السابق: 1/ 194.
- (83) السابق: 1/ 194.
- (84) السابق: 1/ 194.
- (85) السابق: 1/ 194.

- (86) السابق: 194 / 1.
- (87) السابق: 194 / 1.
- (88) ينظر: المبرد، المقتضب: 83 / 1.
- (89) ينظر: بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط. 20، 1400 هـ، 1980 م: 4 / 283.
- (90) ينظر: المبرد، المقتضب: 83 / 1.
- (91) ينظر: ابن جني، المنصف: 75 / 1.
- (92) ينظر: السابق: 75 / 1.
- (93) ينظر: السابق: 247 / 1.
- (94) السابق: 348 / 1.
- (95) ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس: 1983 م / 463.
- (96) ينظر: ابن جني، المنصف: 348 / 1.
- (97) ينظر: محمد زحل الملاحمة، التحول في بنية الفعل المعتل: 33.
- (98) ابن جني، الخصائص: 1 / 119. وينظر: محمد زحل الملاحمة، التحول في بنية الفعل المعتل: 33، 34.
- (99) ابن جني، المنصف: 247 / 1.
- (100) السابق: 259 / 1.
- (101) السابق: 259 / 1، وينظر: سيبويه، الكتاب: 4 / 244، والمبرد، المقتضب: 1 / 99، وابن السراج، الأصول: 2 / 281.
- (102) المبرد، المقتضب: 1 / 114.
- (103) ابن جني، المنصف: 1 / 260.
- (104) ابن جني، الخصائص: 1 / 151.
- (105) ينظر: محمد زحل الملاحمة، التحول في بنية الفعل المعتل: 28.
- (106) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 4 / 353.
- (107) ينظر: عمر بن ثابت الثماني، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الراشد، الرياض، ط. 1، 1419 هـ، 1999 م: 1 / 297.
- (108) ينظر: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1418 هـ، 1998 م: 1 / 299.



(109) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط.28، 1414هـ، 1993م:

.219/1

(110) ابن جني، المنصف: 1 / 248.

(111) السابق: 1 / 248.

(112) ينظر: السابق: 1 / 248.

(113) ينظر: السابق: 1 / 268.

(114) السابق: 1 / 267.

(115) ينظر: السابق: 1 / 267، 190.

(116) ينظر: ابن جني، الخصائص: 2 / 474.

(117) السابق: 1 / 267.

(118) السابق: 2 / 474.

(119) السابق: 1 / 267، و 1 / 190.

(120) ينظر: السابق: 1 / 277.

(121) ابن جني، الخصائص: 1 / 119.

(122) سورة المجادلة من الآية: (19).

(123) ابن جني، الخصائص: 1 / 119.

(124) ابن جني، المنصف: 234.

(125) السابق: 1 / 234.

(126) السابق: 1 / 234.

(127) السابق: 1 / 247.

(128) السابق: 1 / 248.

(129) السابق: 1 / 248.

(130) السابق: 1 / 248.

(131) السابق: 1 / 248.

(132) السابق: 1 / 268.

(133) السابق: 1 / 268.

(134) السابق: 1 / 271.

(135) السابق: 1 / 271.

(136) ينظر: السابق: 1 / 268..

- (137) السابق: 1 / 268.
- (138) ينظر: السابق: 1 / 268.
- (139) ينظر: السابق: 1 / 268.
- (140) السابق: 1 / 290.
- (141) ينظر: علي أحمد النبوت، تاريخ الفعل المعتل في اللغة العربية في ضوء اللغات السامية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2015م: 38.
- (142) محمد بن حسن ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط1، 1424هـ، 2004م: 142.
- (143) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 2/212.
- (144) فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 45.
- (145) ابن جني، الخصائص: 1 / 322.
- (146) عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م: 1 / 231.
- (147) ابن جني، المنصف: 1 / 28.
- (148) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1 / 231.
- (149) ابن جني، المنصف: 1 / 231.
- (150) السابق: 1 / 288.
- (151) السابق: 1 / 288.
- (152) يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م: 4 / 209.
- (153) سيبويه، الكتاب: 4 / 386.
- (154) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1 / 190.
- (155) السابق: 2 / 147.
- (156) ابن جني، الخصائص: 1 / 324.
- (157) ابن الأنباري، الإنصاف: 2 / 441.
- (158) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1 / 42، وينظر: علي أحمد النبوت، تاريخ الفعل المعتل: 36.
- (159) ابن جني، الخصائص: 2 / 243.
- (160) السابق: 3 / 140.
- (161) السابق: 3 / 140.

- (162) ابن الأنباري، الإنصاف: 2 / 441.
- (163) السابق: 2 / 441.
- (164) عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دارالكتب الثقافية، الكويت، د.ط، د.ت:  
1 / 225، وابن جني، المنصف: 1 / 55، 251، وابن الأنباري، الإنصاف: 2 / 441.
- (165) ابن جني، المنصف: 1 / 251.
- (166) ابن جني، اللمع: 1 / 225.
- (167) ابن جني، المنصف: 1 / 55.
- (168) السابق: 1 / 55.
- (169) عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
ط.1، 1407هـ، 1987م: 1 / 42.
- (170) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 2 / 440.
- (171) ابن جني، الخصائص: 2 / 80.
- (172) محمد بن عبد الله ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم  
القرى، مكة المكرمة، ط.1، (د.ت): 1 / 128.
- (173) ابن جني، الخصائص: 3 / 63.
- (174) محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، المفصل، تحقيق: علي أبو ملح، مكتبة الهلال، بيروت،  
ط.1، 1993 م: 35.
- (175) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1 / 35.
- (176) السابق: 1 / 35.
- (177) السابق: 1 / 54.
- (178) ابن جني، الخصائص: 2 / 350.
- (179) السابق: 2 / 350.
- (180) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 2 / 275.
- (181) السابق: 2 / 275.

